الأمم المتحدة

A/C.5/58/SR.40

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
7 March 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ٣ أيار/مايو ٢٠٠٤ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كمونتشيك ..... (الجمهورية التشيكية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية:

السيد كوزنتسوف

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ١١٨ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-33408 (A)

0433408

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

البند ١٤١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

البند ١٤٣ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

(أ) بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العرق والكويت

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

تنظيم الأعمال (A/C.5/58/L.67/Rev.1 وA/C.5/58/1/Add.2)

١ - **الرئيس** استرعى اهتمام اللجنة إلى رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس اللجنة الخامسة (A/C.5/58/1/Add.2) تحيل البند ١٦٧ من جدول الأعمال إلى اللجنة الخامسة. وترد في الوثيقة A/C.5/58/L.67/Rev.1 قائمة بالوثائق التي ينظر فيها في الجزء الراهن من الدورة المستأنفة.

٢ - **السيد الأنصاري** (قطر): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن تأخر إصدار الوثائق أعاق كثيراً أعمال اللجنة. فيجب أن تراعي الأحكام ذات الصلة من النظام الداخلي للجمعية العامة ومن قرار الجمعية ٢٨٣/٥٧ باء، وخاصة ضرورة الامتثال التام لقاعدة الأسابيع الستة. وكانت الجمعية قد طلبت في قرارها ٢٨٣/٥٧ باء تقارير عديدة عن الجوانب المالية والإدارية في عمليات حفظ السلام. وينبغي أن تشرح الأمانة العامة السبب في عدم إصدار تلك التقارير في موعدها كما تنظر فيها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٣ - وقال أخيرا إن برنامج العمل المقترح ينبغي أن يخصص مزيداً من الوقت للنظر في المسائل المتعلقة بميزانيات حفظ السلام، لا سيما ما يتطلب منها تقليديا مزيداً من الوقت للتصرف فيه.

٤ - **السيدة ستانلي** (أيرلندا): تكلمت نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلد المنتسب، بلغاريا وبلدان عملية الانتساب (ألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) بالإضافة إلى آيسلندا وليختنشتاين، فقالت إن الشكل الجديد الملائم للمستعملين وذا الجودة المحسَّنة الذي صدرت به تقارير اللجنة الاستشارية عن كل من بعثات حفظ السلام يمكِّن اللجنة من تبسيط أعمالها. غير أنها أعربت عن أسفها لأن عدداً من التقارير الهامة عن مواضيع متشعِّبة شملت التعيينات والتدريب وتكنولوجيا المعلومات لن تنظر فيه اللجنة في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة.

٥ - ويأتي أمن وسلامة الأمم المتحدة مسألة أخرى ذات أولوية، والاتحاد الأوروبي يتطلع إلى تقارير الأمين العام واللجنة الاستشارية عن التمويل اللازم لكفالة تنفيذ التدابير الضرورية على الأجل القصير انتظاراً للفراغ من وضع تقرير شامل.

٦ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في إقرار برنامج عملها، على أساس أن تجري التعديلات، إذا اقضتى الأمر ذلك، خلال الدورة.

٧ - تقرر ذلك.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/58/5 (المجلد الثاني) وA/58/737 وA/58/759)

٨ - **السيدة بانا** (مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة): عرضت تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/58/5 (المجلد الثاني)) وقالت إن المجلس واصل إيلاء اهتمام خاص لشواغل وطلبات الجمعية العامة واللجنة الاستشارية. والتقرير يتناول الطلبات الخاصة للجنة الاستشارية (A/57/772) ويغطي فيما يغطي العمليات الجوية والمعدات المملوكة للوحدات وإدارة المخزونات وممارسات المشتريات والتدريب. وأجل المجلس البت في الطلب الوارد في قرار الجمعية ٣١٨/٥٧ بأن يستعرض تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، إلى أن تتاح له فرصة للنظر في تقرير

مكتب خدمات المراجعة الداخلية للحسابات عن الموضوع نفسه. وسيكون إجراء حوار مع المندوبين بشأن ذلك التقرير (A/58/746) في المشاورات غير الرسمية خطوة أولية مفيدة في مناقشات المجلس.

٩ - وأضافت أن تعليقات المجلس على حالة تنفيذ توصياته قد أُدرجت في قالب جديد في صلب التقرير مما وفر كذلك جدولاً موجزاً (المرفق الثاني) متعدد المراجع لنص التقرير. وواصلت الإدارة إحراز تقدم في تنفيذ توصيات المجلس، رغم أن ٥٩ في المائة من تلك التوصيات لا تزال قيد التنفيذ؛ وكانت ٦٢ في المائة في العام السابق. كما لاحظت اللجنة الاستشارية تزايد معدل الامتثال، لكنها طلبت إلى المجلس أن يواصل مراقبة جودة التنفيذ، على أساس أن يُطلب من الإدارة أن تضطلع بالمسؤولية عن تكرار عدم الامتثال لتوصيات المجلس التي صادقت عليها الجمعية العامة. وسيراعي المجلس ذلك في التوصيات المقبلة.

١٠ - وأوضحت أن الفصل الثالث من التقرير يتضمن رأي مراجعة الحسابات في البيانات المالية لعمليات حفظ السلام للعام المنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقد ظل الوضع المالي الكلي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مستقراً نسبياً حيث بلغ إجمالي الإيرادات ٢,٧ مليار دولار وإجمالي الإنفاق ٢,٥ مليار دولار. ومع ذلك ظلت الاشتراكات المقدرة وقيمتها ٥٩٣,٧ مليون دولار معلقة لأكثر من عام في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ولاحظ المجلس أيضاً عجزاً في النقد يقارب ٩٢,٩ مليون دولار لتسوية الالتزامات المستحقة عن البعثات المنتهية. واستمر تمديد عملية إسقاط ديون الممتلكات، وبلغت قيمة الممتلكات المطلوب إسقاط ديونها والتصرف فيها ٤٣,١ مليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

١١ - وأَوْلى المجلس اهتماماً خاصاً لإدارة ومراقبة مخزونات الانتشار الاستراتيجي المنشأة مؤخراً. وتم تكبد نفقات قدرها ٨٨,٩ مليون دولار حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ من إجمالي المبلغ المعتمد وهو ١٤١,٥ مليون دولار. ولذا لم تتحقق القدرة الكاملة لدعم الانتشار السريع لبعثة مركبة في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ وهو الموعد الأوَّلي المحدد، وأدى هذا إلى تمديد الموعد حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وحولت مخزونات الانتشار السريع إلى بعثات ووكالات غير معنية بحفظ السلام، ولكن في وقت مراجعة الحسابات لم تكن هناك اتفاقات خطية لتمكين الإدارة من تحميل تلك الكيانات مسؤولية سداد التكاليف المتفق عليها في مواعيد متفق عليها.

١٢ - وأضاف أنه فيما يتعلق بالعمليات الجوية فقد نسّق المجلس أعماله مع شعبة مراجعة الحسابات الداخلية التابعة لمكتب خدمات المراجعة الداخلية للحسابات. وركَّز مراجع الحسابات الداخلي على السلامة الجوية. وركّز المجلس على الموجودات الجوية. وقد خفضت تكاليف العمليات الجوية بقدر كبير فبقي مبلغ ٥٩,١ مليون دولار أي نسبة ٢٢ في المائة من الاعتمادات المخصصة لبعثات مختارة، دون إنفاق حتى نهاية العام. وكانت ساعات الطيران الفعلية وهي ٤٥ ٥٠١ ساعة أقل من الساعات المعتمدة في الميزانية وهي ٨٩ ٦٨٤ ساعة. ويعزى ذلك أساساً لزيادة الميزنة لمتطلبات البعثات. ثم إن بعثات حفظ السلام لم تقدم دائما تقارير تقييم الأداء للبائعين الجويين للمقر على أساس منتظم، و لم تكمل بعض البعثات تقارير الأداء بصفة مستمرة قبل تمديد العقود أو تجديدها.

١٣ - وقال إن مهلة تنفيذ المشتريات في المقر وفي البعثات كثيراً ما طالت، في شتى مراحل دورة الشراء. وفي مجال الموارد البشرية كان الموظفون في كثير من البعثات يعينون على مستويات دنيا لأداء مهام في وظائف معلن عنها في

البداية على أنها مستويات أعلى، مما يحمل خطر أن تكون مستويات الأداء غير مناسبة أو أن يُقيّم مستوى الوظيفة بشكل غير ملائم. ومن الممكن تحسين التدريب بما في ذلك في مجالي الطيران والمشتريات، وخاصة فيما يتعلق بتقييم فعالية أعمال التدريب.

١٤ - وأضاف أن المجلس أوصى بأن تعالج الإدارة العوامل التي تتسبب في تأخير عملية الشطب والتصرف؛ وأن تتصدى للعوامل التي تعوق حيازة وتحديد مخزونات الانتشار الاستراتيجي؛ وتبرم اتفاقيات خطية للشحنات من مخزونات التطوير الاستراتيجي؛ وتضيِّق الفجوة بين الميزانية والأداء الفعلي فيما يتعلق بالعمليات الجوية؛ وتحدد وتقيِّم أسباب المهل المفرطة للشراء؛ وأن تجمَع تقارير الأداء قبل تمديد أو تجديد العقود، وتكفل أن يكون الموظفون الذين يشغلون الوظائف بالمستوى المطلوب للوظائف، أو أن تعيد تقييم مستوى الوظائف؛ وأن تدرب الموظفين تدريباً كافياً؛ وتقيِّم آثار أعمال التدريب. كذلك أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية ورحب بها حيث يسهم تقريرها (A/58/759) بقدر كبير في التخطيط لمراجعة الحسابات التالية لعمليات حفظ السلام.

١٥ - **السيدة مابوتاس** (مديرة مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة): عرضت تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/58/737) وقالت إن مهمة الأمين العام في إعداد التقرير وتزويد اللجنة بآخر المعلومات ذات الصلة إنما تيسرت بفضل وضوح توصيات المجلس والمراقبة المنهجية لتنفيذها. وبسبب الزيادة في الاتصال بين المجلس والإدارة لم يتناول التقرير إلا التوصيات التي تطلبت حالة تنفيذها مزيداً من الإيضاح. وحيثما لم تنفذ توصيات المجلس كانت الإدارة تواصل اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان التنفيذ في حدود الإطار التشريعي القائم وبالقدر الذي تتوافر له الموارد.

١٦ - ولم يدخر الأمين العام جهدا في سبيل ضمان أن يكون تنفيذ توصيات المجلس شاملاً وحسن التوقيت، بغية تحسين الكفاءة الكلية لعمليات حفظ السلام وضمان التنفيذ الأمثل للميزانية. وبذلت جهود كبيرة فيما بين الإدارات لمعالجة القضايا المتصلة باستمرار مراقبة إعادة توزيع الموارد وتخطيط المشتريات وإدارتها، وصيغت مبادئ توجيهية أخلاقية في مجال المشتريات. وأعيدت دراسة الطرائق الحالية لتجديد مخزونات الانتشار الاستراتيجي، واتخذت خطوات لضمان الامتثال للمبادئ التوجيهية المحسنة بشأن التصرف في الموجودات وشطبها. وتحملت إدارة عمليات حفظ السلام بقدر كبير مسؤولية ضمان حسن التوقيت في تنفيذ توصيات المجلس، وسيحضر ممثلو الإدارة أثناء نظر اللجنة في بند جدول الأعمال لتقديم أي إيضاحات لازمة. وأعربت الإدارة عن شكرها للمجلس على روح التعاون وأسلوب عمل الفريق اللذين واصلت بهما تصريف مهمتها الإشرافية.

١٧ - **السيد كوزنتشوف** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): رحب بالتحسن الذي طرأ على جودة وأسلوب عرض تقرير المجلس وزيادة تركيزه على مراجعة الإدارة، مما ساعد على بيان مدى الكفاءة والفعالية في استخدام موارد الإدارات التي روجعت حساباتها. فقد أجرى المجلس مراجعات لإدارة العمليات الجوية والمعدات المملوكة للوحدات وإدارة المخزونات وممارسات المشتريات والتدريب، وأُدرجت تعليقاته وتوصياته في صلب تقريره، وفق اقتراح اللجنة الاستشارية. كذلك أدرجت ردود الإدارة على ملاحظات المجلس في صلب التقرير. ورغم زيادة الامتثال لتوصيات المجلس فإنه ينبغي أن يواصل مراقبة الجودة في تنفيذ توصياته، على أساس أن يطلب من الإدارة

الاضطلاع بالمسؤولية عن تكرار عدم الامتثال لتوصيات المجلس التي اعتمدتها الجمعية العامة.

١٨ - وقد أُطلعَت اللجنة الاستشارية على معايير مراجعة المجلس الخارجية للحسابات ومبادئها التوجيهية، وعلى ما قامت به من تنسيق، وخصوصا إبّان التخطيط، مع هيئات الرقابة الأخرى، ومنها مكتب المراقبة الداخلية وخدمات المراجعة الداخلية للحسابات في صناديق وبرامج الأمم المتحدة، ووحدة التفتيش المشتركة، من أجل تلافي ازدواج الجهود. ورحبت اللجنة بالتنسيق والتعاون بين هيئات الرقابة في مجال تخطيط أنشطة المراجعة، فهذه قضية تحظى باهتمام دائم في الجمعية العامة، وأعربت عن ثقتها باستمرار ذلك التنسيق والتعاون بهدف ضمان الاستخدام الأمثل لموارد مراجعة الحسابات وتحسين تكامل الجهود وتوسيع وتعميق تغطية مجالات المراجعة.

١٩ - واستفادت اللجنة الاستشارية في بحثها في ميزانيات أحاد البعثات فائدة كبيرة من استنتاجات وتوصيات المجلس. واستمر تركيزها على القضايا التي بحثها المجلس والمتعلقة بإعداد الميزانية ورصد ومراقبة تنفيذ الميزانية، مع مراعاة توصياتها السابقة التي اعتمدتها الجمعية العامة. واستعرضت اللجنة الاستشارية كذلك مدى كفاية شروح التغييرات في أداء الميزانية وفي تقديرات الميزانية المقترحة.

٢٠ - وواصلت اللجنة الاستشارية تعاونها الوثيق مع مجلس مراجعي الحسابات الذي أجرى مراجعات أفقية في المجالات التي ركّزت اللجنة اهتمامها عليها، مثل التدريب والعمليات الجوية. وقد يرغب المجلس أن يواصل في تقارير المراجعة المقبلة تركيزاً متزايداً على مراجعة حسابات الإدارة وخاصة القضايا الشاملة لقطاعات عدة، بغية تحديد مدى ملاءمة استخدام موارد الإدارات التي تجري مراجعتها.

٢١ - وتمشياً من اللجنة مع ممارستها الأخيرة، فقد جمّعت ملاحظاتها وتوصياتها بشأن تقرير مجلس مراجعي الحسابات، مع تقريرها العام عن عمليات حفظ السلام لتيسير إجراء مناقشة شاملة للقضايا الأساسية التي تواجه عمليات حفظ السلام. فقد علّقت اللجنة في الجزء الأول من تقريرها على القضايا العامة الناشئة فقط عن تقرير مجلس مراجعي الحسابات. وتناولت في الجزء الثاني المسائل الناشئة عن تقارير الأمين العام عن كل عملية من عمليات حفظ السلام، بما في ذلك الرجوع عند الاقتضاء، إلى توصيات أو ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/58/7 وA/58/702 وA/58/703 وAdd.1، وA/58/705 وA/58/706 وA/58/707 وA/58/715 وA/58/724 وA/58/732 و A/58/759 وAdd.9، وA/58/760 وA/57/765)

٢٢ - **السيد هالبواش** (المراقب المالي): عرض في بيان واحد تقارير الأمين العام عن مجمل تمويل عمليات الأمم المتحدة لترع السلاح: أداء الميزانية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ والميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/58/705)، وتقرير الأداء عن ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/58/703 وAdd.1)، وميزانية حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/58/715)، وتقرير الأداء عن ميزانية قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/58/702)، وميزانية قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/58/706)، وحالة تنفيذ مخزونات الانتشار الاستراتيجي (A/58/707) والتقدم المحرز في تنفيذ نظام مراقبة الأصول الميدانية (A/57/765)، والصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام (A/58/724).

٢٣ - واستجابة لطلبات الجمعية أعدت الأمانة العامة ٤٣ تقريراً عن القضايا المتصلة بحفظ السلام و ١٢ تقرير أداء عن كل من بعثات حفظ السلام للفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ١١ تقريراً عن الميزانيات المقترحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وتقريراً واحداً عن التصرف في الموجودات من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وتقريرين عن تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ومذكرة تستكمل المتطلبات من الميزانية المقترحة لحفظ السلام من حساب الدعم، بالإضافة إلى تقارير أداء وميزانيات مقترحة لحساب الدعم، وقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي. وستصدر سبعة تقارير فيما بعد، ولذا فلن ينظر فيها في الدورة الحالية. وستقدم في حينها تقارير إضافية عن تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والتمويل المؤقت للبعثة الجديدة في هايتي والبعثة المحتملة في بوروندي، والمتطلبات المنقحة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، وذلك رهنا بقرارات مجلس الأمن في هذا الخصوص.

٢٤ - ويوفر تقرير الأمين العام عن مراقبة تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/58/705) معلومات موحدة عن أداء ميزانيات حفظ السلام والميزانيات المقترحة. واستجابة لتوصيات وملاحظات اللجنة الاستشارية يتناول التقرير أيضا القضايا المتشعبة المتعلقة بالجوانب التنفيذية لحفظ السلام.

٢٥ - وبالنسبة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ فقد بلغ إجمالي الإنفاق ٢,٣٩ مليار دولار مقابل مجموع ميزانية معتمدة مقداره ٢,٦ مليار دولار، مما جعل إجمالي معدل تنفيذ الميزانية يصل إلى ٩٢ في المائة. ويبين الجدول ٣ أداء الموارد المالية لكل من عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣، بينما يبين الجدول ٤ تفاصيل العوامل الأساسية المؤثرة في أداء الميزانية. ولعدم وجود بيانات مرجعية عن النتائج المتوقعة فقد عرضت معلومات الأداء في قالب انتقالي. وسيحدد تقرير الأمين العام المقبل النتائج الفعلية مع المؤشرات المرجعية الواردة في الميزانية. ومع ذلك فقد تضمنت الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ عناصر ميزانية قائمة على النتائج، أكثر قابلية للقياس منها في السنوات السابقة. كذلك بذلت محاولات لتحسين الصلات بين أُطر الميزنة القائمة على النتائج والمتطلبات من الموارد ذاتها. ويسرد الجدول ٦ المؤشرات المزمعة للإنجاز للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

٢٦ - وفيما يتعلق بالمتطلبات المحددة من الموارد فقد اعتمدت الجمعية العامة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ميزانية لحفظ السلام تصل مبدئياً إلى ٢،٢ مليار دولار، ولكنها، في ضوء أحداث لم تكن منظورة، نقحت ذلك المبلغ صعوداً ليصل إلى ٢,٨ مليار دولار. وبالنسبة للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ فقد اقترحت الأمانة العامة ميزانية بمبلغ ٢,٦٤٩ مليار دولار تعكس تقليص حجم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو ومعاوضة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية بالانتشار السريع لمستوى القوات المسموح به لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في، جمهورية الكونغو الديمقراطية، والإنشاء الكامل للبعثة الجديدة في ليبريا. غير أن ذلك الاقتراح ليس انعكاساً حقيقياً للحالة حيث أغفل المتطلبات التقديرية من الموارد لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والتقديرات المنقحة لبعثة

الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. كما أن البعثة الجديدة في هايتي تتطلب موارد مالية إضافية، ورهنا بنتائج المناقشات الجارية في مجلس الأمن قد تنشأ عمليات جديدة في بوروندي والسودان. ومع مراعاة هذه التطورات جميعها فالميزانية المنقحة لعمليات حفظ السلام قد تصل إلى أكثر من ٤ مليارات دولار وهو أعلى مستوى لها في ١٠ سنوات.

٢٧ - وانتقل إلى تقرير الأداء عن ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/58/703 وAdd.1) فقال إن الإنفاق بلغ ٩٧,١ مليون دولار بينما بلغت الموارد المعتمدة ١٠٠,٩ مليون دولار فنجم عن ذلك رصيد غير معوق قدره ٣,٨ مليون دولار، ومعدل تنفيذ ٩٦,٣ في المائة. ويعزى الرصيد غير المعوق في أساسه إلى ارتفاع معدلات الشواغر عن المعدلات الواردة في الميزانية. ولأول مرة يبين التقرير مؤشرات الإنجاز الفعلية والنواتج الفعلية التي قورنت بالبيانات المرجعية المقررة في ميزانية الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

٢٨ - وبلغت ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/58/715) ١٢٢,١ مليون دولار وتضمنت ٧٦٢ وظيفة. وكان قد طُلب إنشاء ١٩ وظيفة جديدة: واحدة في مكتب أمين مظالم الأمم المتحدة و ٧ في مكتب المراقبة الداخلية للحسابات و ١١ في إدارة الشؤون الإدارية.

٢٩ - ومنذ إعداد الميزانية في أواخر عام ٢٠٠٣ ومطلع عام ٢٠٠٤ حدثت طفرة في أنشطة حفظ السلام. فأنشئ عدد من البعثات الجديدة شملت بعثات مركبة، ومن الممكن نشر عدة بعثات أخرى في الشهور الثلاثة إلى السنة المقبلة. وكان المتوقع أن يزداد عدد العسكريين من ٤٩ ٠٠٠ فرد إلى نحو ٧٨ ٠٠٠ فرد ويزداد عدد الموظفين المدنيين من ١١ ٢٠٠ فرد إلى نحو ١٧ ٠٠٠ فرد. وتنوي الإدارة تعليق بعض المهام ذات الأولوية المنخفضة مؤقتا، وإعادة توزيع الموظفين الذين يؤدونها. غير أنه من الضروري لتوفير وظائف تمكين أساسية للبعثات الجديدة والمحتملة ، ولمواصلة دعم القائم منها أن تزاد مستويات التوظيف الحالية، ولو مؤقتاً. فنظراً إلى درجة الاستعجال تعتزم الإدارة تلبية احتياجاتها، لا عن طريق طلب موارد إضافية وإنما بالاستفادة من الشواغر المؤقتة في البعثات القائمة. وتبيِّن ميزانية حساب الدعم المقبلة الاحتياجات للأجل الطويل.

٣٠ - وفيما يتعلق بتقرير الأداء عن ميزانية قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/58/702) قال إن النفقات بلغت ١٤,٤ مليون دولار وكانت الميزانية ١٤,٣ مليون دولار. ويعزى التجاوز الطفيف في النفقات إلى قيمة اليورو أمام دولار الولايات المتحدة خلال الفترة المالية.

٣١ - وبلغت ميزانية قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/58/706) ٢٨,٨ مليون دولار بزيادة قدرها ٦،٦ مليون دولار أي ٢٩,٧ في المائة مقارنة بالميزانية الحالية. ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة تكاليف الموظفين وهو أيضاً بسبب ارتفاع قيمة اليورو وزيادة التكاليف التشغيلية الناشئة عن الحاجة إلى الاستعاضة عن الهياكل سابقة الصنع الموجودة بهياكل جديدة.

٣٢ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ مخزونات الانتشار الاستراتيجي (A/58/707) قال إن تقدماً كبيراً أحرز في إيجاد المخزونات للانتشار السريع. ففي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ يسرت مخزونات الانتشار السريع سرعة الانتشار والاستعداد التشغيلي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

ومكتب الممثل الخاص للأمين العام في العراق. ويرد في الجدول ١ موجز لحالة أعمال المشتريات المتعلقة بمخزونات الانتشار الاستراتيجي. ففي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ كان من بين إجمالي الميزانية وهو ١٤١,٥ مليون دولار نفقات بلغت ٨٨,٩ مليون دولار. وكانت الجمعية العامة قد مددت صلاحية الموارد المعتمدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وعلى هذا رُحِّل الرصيد وقدره ٥٢,٦ مليون دولار إلى الفترة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وسوف يقدم تقرير شامل إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين يوضح الدروس المستفادة من تنفيذ مخزونات الانتشار الاستراتيجي ويوصي بتدابير أخرى لتعزيز القدرة على الانتشار السريع في بعثات حفظ السلام.

٣٣ - وبالنسبة لتقرير الأمين العام عن الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام (A/58/724) قال إن رصيد الصندوق في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ كان ١٥٠,٣ مليون دولار. وروعيت في هذا المبلغ القروض المدفوعة إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى والتي يتعين سدادها حيث لم تصل أي تقديرات للبعثة. وقد استخدم الصندوق في تغطية الاحتياجات الفورية لبدء تشغيل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ويستفاد منه حالياً في احتياجات البعثة المزمعة في بوروندي قبل صدور ولايتها. وتجري صياغة احتياجات بعثة الأمم المتحدة المحتملة في هايتي.

٣٤ - وإذا كان المنتظر من الجمعية العامة أن توافق على ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في دورتها الحالية فسيستمر استخدام الصندوق في تغطية احتياجاتها إلى أن يتم تحصيل اشتراكات كافية. وحسب علم اللجنة فإن ثمة تأخيراً كبيراً بين إرسال رسائل الاشتراكات واستلام الدفعات. فإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولايته لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية والموافقة على إرساء وجود للأمم المتحدة في بوروندي سوف تطلب الإدارة تمويلاً مؤقتاً من الاشتراكات إلى أن يمكن تقديم الميزانيات التفصيلية إلى الجمعية العامة.

٣٥ - وقد أوصى الأمين العام في الفقرة ٨ من التقرير بالحفاظ على مستوى الصندوق برصيد ١٥٠ مليون دولار، وأن يستخدم الرصيد الزائد على المستوى المأذون به وهو ١١ مليون دولار في تغطية تمويل حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وأشار إلى أن الجمعية أيدت ذلك الترتيب في عام ٢٠٠٣.

٣٦ - وكانت الإدارة قد اقترحت تحويل الموظفين في عدة بعثات لحفظ السلام من السلسلة ٣٠٠ من النظام الإداري للموظفين إلى السلسلة ١٠٠. ومع ذلك فقد أعربت اللجنة الاستشارية عن رأيها بأنه في ضوء قضايا السياسات المطروحة ينبغي أن يعرض الأمين العام الاقتراح بطريقة شاملة في سياق تقريره عن سياسات إدارة الموارد البشرية المقرر تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وكانت اللجنة قد قررت إرجاء البت في تحويل الموظفين حتى نظر الجمعية في التقرير (الفقرة ٣٩ من A/58/759) وسوف تمتثل الإدارة لهذه التوصية ولكنها تحتاج إلى توجيهات بشأن حالات الموظفين الذين يصلون إلى سقف السنوات الأربع في العقود بموجب السلسلة ٣٠٠ قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وسوف تستعرض تكاليف تحويل الموظفين لأن الأرقام الواردة في تلك الميزانيات تبدو غير دقيقة.

٣٧ - وقد أحرز قدر من التقدم في تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مدى العام المنصرم. وعلى سبيل المثال فالميزانية لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا أعدت في وقت قياسي. وسوف تساعد الدروس المستفادة الإدارة في تبسيط عملية إعداد الميزانيات لكل بعثات حفظ السلام. والإدارة تسعى جاهدة إلى تحسين التنبؤ بالاحتياجات الأولية للبعثات

الجديدة، فهي بالغة الأهمية نظراً إلى الطفرة في أنشطة حفظ السلام.

٣٨ - **السيد كوزنتسوف** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقارير اللجنة الاستشارية ذات الصلة (A/58/7، الفقرتان ١١-٣٦ و١١-٣٧) وA/58/732 وA/58/759 وAdd.9 و A/58/760) وقال إنه سيركز في بيانه على القضايا المتشعبة التي تناولها التقرير العام للجنة الاستشارية والواردة في الوثيقة A/58/759. فقد أنجز تحسن كبير في توقيت عرض التقارير عن عمليات حفظ السلام التي تنظر فيها اللجنة الاستشارية في دورتها الشتوية. وسوف يؤدي إنشاء بعثات جديدة إلى زيادة في عبء العمل الثقيل في اللجنة الاستشارية في الدورة الشتوية مما يحتم قصر الدورات الشتوية في المستقبل على النظر في القضايا المتعلقة بحفظ السلام وهو ما قصدت إليه الجمعية العامة عندما اعتمدت القرار ٤٩/٢٣٣.

٣٩ - وقال إن اللجنة الاستشارية جعلت تقاريرها عن كل من عمليات حفظ السلام أقصر وأشد تركيزاً بهدف زيادة ملاءمتها للقارئ وتيسير اتخاذ القرارات. وسوف تنظر في إدخال مزيد من التحسينات على شكل تقاريرها المقدمة إلى اللجنة الخامسة.

٤٠ - وقال إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ تضمنت مؤشرات إنجاز أكثر قابلية للقياس من تلك الواردة في الفترة السابقة. وفضلاً عن هذا، زادت النواتج القابلة للتكمية و/أو القياس في سياق أُطر الميزنة القائمة على النتائج، وبذلت محاولات لربط الموارد بالنتائج ومؤشرات الإنجاز ولعزو الموارد البشرية لكل بعثة إلى المكونات الفردية. وإذا كانت تلك الإنجازات محمودة فمن الضروري إدخال مزيد من التحسينات بما يشمل تحديد الأُطُر الزمنية الدقيقة للتنفيذ. والأهم من ذلك كله، أن من الضروري لتطوير النظم المالية أن تربط بنظام معلومات شامل عن البرامج لضمان أن تعزى طلبات الموارد مباشرة إلى النتائج والإنجازات. فبغير هذه النظم تضطر الدول الأعضاء إلى مواصلة النظر في الميزانيات مع مراعاة هدف الإنفاق.

٤١ - وأضاف أن معدل التنفيذ في معظم الميزانيات تحسن كثيراً في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بما يعكس ميزنة أكثر واقعية. ونتيجة لهذا كانت ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية في عدد من البعثات، ترمي إلى تحسين الإدارة وزيادة الكفاءة في استغلال الموارد بدلاً من إجراء تخفيض كبير في المستوى الكلي للموارد. فالرقابة الصارمة على تنفيذ الميزانية تحافظ على الاتجاه صوب تحسين أداء الميزانية، وتسمح في الوقت نفسه بالمرونة اللازمة للاستجابة للتطورات غير المنظورة.

٤٢ - وفيما يتعلق بالموظفين المدنيين قال إنه لا يوجد تحليل موثوق للتأثير المالي لتحويل الموظفين المقترح من السلسلة ٣٠٠ من نظام الموظفين إلى السلسلة ١٠٠، رغم أن آلاف الموظفين سوف تشملهم التغطية. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأن نحو ١٠ ملايين دولار أدرجت في ميزانيات ثلاث بعثات لتحويل الموظفين الدوليين. ومع هذا ساورتها شكوك كثيرة حول دقة تلك الأرقام. وهي ترى أن هذا التغيير الأساسي في تطبيق السلسلة ٣٠٠ ينبغي أن تبلغ به اللجنة الخامسة لاحتمال التعليق عليه أو زيادة التوجيهات وفقا للمادة الثانية عشرة من نظام الموظفين. وقد أوصت في تقريرها العام بأن تنظر الجمعية العامة في المسألة في سياق تقرير الأمين العام عن سياسات إدارة الموارد البشرية. وفي غضون ذلك ينبغي إرجاء التحويلات وتعليق سقف السنوات الأربع للعقود بموجب السلسلة ٣٠٠.

٤٣ - وقال إن اللجنة الاستشارية نظرت أيضاً في مقترحات لتحويل بعض العقود الفردية لاتفاقات خدمة خاصة إلى عقود محددة المدة في إطار السلسلة ١٠٠ بالنسبة

للموظفين الوطنيين في مجالات مثل الهندسة والاتصالات والخدمات العامة والنقل والمالية وشؤون الموظفين على أساس الطابع المستمر لتلك الوظائف. وترد ملاحظاتها على هذا الموضوع في الفقرات ٤٣ إلى ٤٦ من تقريرها العام (A/58/759). والمشكلة المزمنة المتعلقة بالتوظيف في درجات أدنى من المعتمدة، بحثت في الفقرة ٣٢. فقد أوصت اللجنة الاستشارية بأن تعالج هذه المخالفات عن طريق إعادة النظر في الدرجات وممارسات إعادة توصيف الوظائف.

٤٤ - وفيما يتعلق بالموظفين العسكريين قال إن اللجنة الاستشارية لاحظت أنه عند ميزنة التناوب والتعيين تضطلع الأمانة العامة، وفقاً للسياسة الثابتة، بإجراء تناوب الوحدات كل ستة أشهر. إلا أنه من الناحية العملية تم تناوب عدد كبير من الوحدات بعد فترات تزيد على ستة أشهر. ولذا طلبت اللجنة الاستشارية أن تنظر الأمانة العامة في جدوى تمديد الوقت بين إجراء التناوب كلما كان ذلك ممكنا، دون الإخلال بالتشريعات الوطنية للبلدان المساهمة بالقوات. فمن شأن هذا أن يحقق وفورات كبيرة للأمم المتحدة.

٤٥ - وكانت جملة الاحتياجات للإعاشة الغذائية قد وصلت في الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى قرابة ٨٨,٦ مليون دولار. وشددت اللجنة الاستشارية في الفقرة ٦٩ من تقديرها العام (A/58/759) على أن يكون توفير الأغذية الطازجة والعالية الجودة إلى الوحدات في الوقت المناسب هو الاعتبار الأول. وينبغي في ذلك السياق أن يولي الاهتمام إلى التفتيش على الأغذية وإلى إدارة توزيعها وتقديمها مع مراعاة المصالح الفضلى للمنظمة.

٤٦ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية ظلت على قلقها إزاء الأحوال المعيشية للقوات. وينبغي للأمم المتحدة وفقاً لسياستها الثابتة أن توفر إقامة حصينة للقوات في مسرح العمليات خلال ستة أشهر من انتشارها. وللأسف فإن هذه السياسة لم تتبع في كل الحالات. وتتفهم اللجنة الاستشارية أن من غير العملي في بعض البعثات بسبب بيئة التشغيل، أن تزود جميع الوحدات بإقامة حصينة في كل الأوقات. ومع ذلك لا ينبغي أن تكون الاعتبارات المالية العامل المهيمن في تلك القرارات، بل ينبغي أن تزود القوات بالإقامة الحصينة إلا عندما تستدعي احتياجات تنقل الوحدات أو تفرض بيئة التشغيل خلاف ذلك بالفعل.

٤٧ - وانتقل إلى تكاليف التشغيل فأشار إلى أن النقل الجوي يشكل ١٢,٨ في المائة من كل نفقات حفظ السلام. وقد أقرت اللجنة الاستشارية بما أحرزته إدارة عمليات حفظ السلام من تقدم في إدارة العمليات الجوية وبالخطوات التي اتخذت لإعادة تشكيل الموجودات الجوية في ضوء احتياجات التشغيل المتغيرة وبيئة البعثات. غير أنها أيدت توصيات مجلس مراجعي الحسابات بأن تواصل الإدارة جهودها لتحسين صياغة ميزانية العمليات الجوية كي تعكس على نحو أفضل صورة العمليات الفعلية. أما تأثير التغييرات التي طرأت على أنظمة العمليات الجوية فترد مناقشة له في الفقرتين ٦١ و٦٢ من التقرير العام (A/58/759).

٤٨ - وقد وصل مجموع الموارد المقترحة لتدريب الموظفين المدنيين على حفظ السلام للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٥,٨ مليون دولار مقابل ٨,٩ مليون دولار للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ أي أنها قلّت بنسبة ٣٤,٨ في المائة. وأشارت اللجنة الاستشارية إلى أن التقديرات للتدريب الواردة في كل ميزانية من ميزانيات حفظ السلام للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ليست واضحة، لأن تكاليف السفر المتعلق بالتدريب والإمدادات الخاصة بالتدريب ومعداته جاءت كمجموع فرعي في أبواب متنوعة من الميزانية. وأكدت اللجنة في ذلك السياق أن كل الموارد المطلوبة للتدريب ينبغي أن تعالج بشكل واضح وشامل. وفضلاً عن هذا، فقد شددت اللجنة على ضرورة تقييم فعالية برامج التدريب لبيان

ما إذا كانت تفي بالأهداف الفردية والتنظيمية. وينبغي مراقبة إعادة توزيع الموظفين المدربين، تلافياً للحاجة إلى تدريب إضافي.

٤٩ - وأضاف أن تقارير الأداء عن الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ تبين استمرار زيادة نفقات السفر. ففي حين خفضت تقديرات السفر في مهام رسمية للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ في بعض البعثات، استمر افتقار عرض تلك الطلبات إلى الدقة والوضوح.

٥٠ - واستطرد قائلاً إن اللجنة الاستشارية أعربت عن قلقها إزاء نقل السيارات المستعملة التي قد لا تصبح عملية أو مفيدة في بعثات أخرى إلى قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي، واحتمال تكبد تكاليف صيانة مفرطة لهذه السيارات. وعلى سبيل المثال، فالسيارات التي قطعت أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ ميل نقلت من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إلى بعثتين في أفريقيا. فعلى الأمانة العامة أن تجري تحليلاً لما إذا كان من الأفضل بالنسبة لفعالية التكاليف أن تنقل السيارات التي قطعت أميالاً كثيرة إلى بعثات أخرى، مع مراعاة تكاليف النقل.

٥١ - وقال إن عدداً من البعثات الجديدة سينشأ في الأشهر المقبلة في حين ستوسع بعض البعثات القائمة. وهذه كلها بعثات مركبة تضم عناصر عسكرية ومدنية كثيرة. وقد طالبت الأمانة العامة بقدرات انتشار سريع لضمان النجاح في بدء عمل تلك البعثات. وكانت اللجنة الاستشارية قد لاحظت بعض التطورات الإيجابية في ذلك الصدد، ومن ذلك إنشاء فريق توجيهي يعنى بمخزونات الانتشار الاستراتيجي، لمعالجة المسائل من قبيل الاستعداد التشغيلي وتناوب التجديد والتخزين، ولتقييم مفهوم مخزونات الانتشار الاستراتيجي. ولما كانت مخزونات الانتشار الاستراتيجي لا يمكن أن تفي باحتياجات جميع البعثات الجديدة والمحتملة فقد أصبحت كفاءة وفعالية إدارة هذه المخزونات من الأمور الحيوية لضمان أن توفر المساعدة القصوى في ذلك الصدد. ومن التطورات الإيجابية الأخرى قائمة الانتشار السريع التي وضعتها إدارة عمليات حفظ السلام لتوفير أفرقة من الموظفين ذوي الخبرة للقيام بالمهام الدقيقة في مرحلة تجهيز البعثات. وقد أسفرت تمارين الانتشار السريع التي أجريت في قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ عن مزيد من التحسين في عملية تخطيط البعثات المتكاملة. وفضلاً عن هذا، يجري وضع إجراءات تشغيل موحدة للانتشار السريع وإدراجها في خطة العمل لعام ٢٠٠٤ لإدارة عمليات حفظ السلام. ورحبت اللجنة الاستشارية بتلك الجهود وسوف تواصل مراقبتها.

٥٢ - كذلك رحبت اللجنة الاستشارية بإقامة مراكز لوجستيات إقليمية كلما كان ذلك ممكناً وفعالاً من حيث التكاليف. ولا يقصد من هذه المراكز أن تحل محل قاعدة السوفيات بوصفها قاعدة الصيانة الأولية، بل أن تعزز زيادة بِنَى الدعم السوقي الأساسية لأنشطة حفظ السلام. وعلى سبيل المثال، فقد استمر الدعم الشامل من حيث المعدات والخدمات والموظفين المتخصصين من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون خلال إنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

٥٣ - وقال إن من المهم أن يبدأ التخطيط الآن حتى يمكن تنمية القدرة على الاستجابة بسرعة وكفاءة لاحتمال طفرة درامية في أنشطة حفظ السلام. وقد ترغب الجمعية العامة في تقديم المزيد من الإرشادات في مجال السياسات، ولا سيما فيما يتعلق بترتيبات الانتشار السريع للموظفين العسكريين والمدنيين وتعزيز خدمات المشتريات والتسهيلات السوقية في برنديزي وعلى الصعيد الإقليمي. وستراقب اللجنة الاستشارية هذه المسألة عن كثب وترصد تنفيذ سياسات الجمعية العامة في ذلك الصدد.

٥٤ - وأعرب كذلك عن رغبته في إبراز بعض القضايا التي نوقشت في تقارير أخرى للجنة الاستشارية. ففيما يتعلق بميزانية حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/58/715) لاحظت اللجنة في تقريرها ذي الصلة (A/58/760) أن الأمانة العامة نفذت طلب الجمعية العامة المتعلق بإعادة تبرير بعض الوظائف في حساب الدعم بطريقة تجعل الممارسة في نهاية المطاف غير ذات جدوى وأن المسألة تحتاج إلى مزيد من إعمال الفكر. فثمة اتجاه مستمر إلى زيادة تكاليف السفر. غير أنه مع زيادة تفويض السلطات إلى الميدان واستثمار قدر كبير من الموارد في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ينبغي أن يقل الطلب على السفر. وفيما يتعلق باستخدام الاستشاريين فاللجنة الاستشارية ترى، مع مراعاة الخبرات المتوافرة داخليا، أن تستنبط وسائط أخرى قبل اللجوء إلى الإنفاق في ذلك المجال. ثم إنه ينبغي أن تنقل المهارات كلما كان ذلك ممكنا نتيجة لتوافر تلك الخدمات، وخاصة بالنظر إلى ما ينطوي عليه ذلك من استثمار للموارد كبير. ولدى صياغة اللجنة الاستشارية لتوصياتها بشأن الوظائف فقد كانت تدرك احتمال إنشاء عمليات كبيرة جديدة لحفظ السلام. وهي تثق أن الأمانة العامة ستراعي ذلك قبل طلب موارد إضافية لحساب الدعم للبعثات الجديدة.

٥٥ - وقال إن توصيات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بتقديرات الميزانية لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون روعي فيها قرار مجلس الأمن الأخير بتعديل الجدول الزمني لتقليص البعثة في عام ٢٠٠٤ وضرورة أن تكون لديها القدرة الكافية على استيعاب أي احتياجات إضافية تتعلق بهذا الأمر. وينبغي عند الضرورة تقديم تقديرات منقحة إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها التاسعة والخمسين. وقد تأثرت التوصيات كذلك بموقف اللجنة الاستشارية من نقل الموظفين من السلسلة ٣٠٠ من نظام الموظفين إلى السلسلة ١٠٠. ورحبت اللجنة الاستشارية باستخدام البعثة مركزاً إقليميا للسوقيات وتطلعت إلى استخدام هذه التسهيلات في أماكن أخرى، حين يكون ذلك ممكناً عمليا.

٥٦ - ولقد طرأ تحسن كبير على صياغة تقديرات الميزانية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي استخدم فيها إطار ميزنة قائم على النتائج. وفهمت اللجنة الاستشارية أن أنشطة البعثة تتأثر كثيراً بالتطورات في العملية الانتخابية وأيدت عموما طلبات الموارد الإضافية في تلك المنطقة التي ينبغي ربطها بتقدم الأنشطة الانتخابية. وفي ضوء الطابع المركب للبعثة أكدت اللجنة الاستشارية طلبها إجراء استعراض شامل لهيكلها التنظيمي.

٥٧ - وقد تضمنت تقديرات الميزانية لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا موارد لنقل الموظفين من السلسلة ٣٠٠ من نظام الموظفين إلى السلسلة ١٠٠. وكانت هذه البعثة واحدة من عدة بعثات عُين موظفوها على درجات أدنى مما اعتمد في جدول التوظيف المأذون به. وترد آراء اللجنة الاستشارية في المسائل المشار إليها آنفا، في تقرير الأمين العام (A/58/759). وفي أعقاب استعراض أمني في منطقة البعثة، صيغت خطة لإعادة تعيين مقر أسمرة. وأوصت اللجنة باعتماد مخصصات إضافية لذلك الغرض. كما طلبت من الموظفين المسؤولين عن تحليل جدوى نقل مقر أديس أبابا إلى مجمع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٥٨ - وكانت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد نبتت لأول مرة في التسعينات. ومع اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٩ وما تبعه من إصلاحات أصبحت الميزنة أكثر واقعية وأصبحت إجراءات التشغيل أكثر توحداً. ومع هذا، لم توضح تلك الإنجازات ضرورة استمرار اليقظة في إدارة عمليات حفظ السلام. واللجنة الاستشارية تزمع

السعي الحثيث نحو هدف تحقيق أقصى درجات الكفاءة والاقتصاد في عمليات حفظ السلام وفقما طالبت به الجمعية العامة في العديد من المناسبات.

٥٩ - **السيدة فرغسون** (كندا): تكلمت نيابة عن استراليا ونيوزيلندا وقالت إن تحسينات كثيرة طرأت على إدارة البرنامج الشامل لحفظ السلام ووفرت له موارد ضخمة. ومع ذلك فثمة احتمال حقيقي تماما لأن تستهل عدة عمليات جديدة في العام المقبل، مما يلقي بضغط شديد على المنظمة. ولمواجهة هذا التحدي يجب أن تكون المنظمة على قدر من الإبداع والكفاءة في تصريفها ودعمها لعمليات حفظ السلام. ويكمن مفتاح النجاح في ضمان تزويد جميع العمليات بالموارد الكافية. ولو تحققت الزيادة المتوقعة في أنشطة حفظ السلام فمن الممكن زيادة ميزانية حفظ السلام إلى ٤,٥ مليار دولار أو أكثر من ذلك. ولذا فعلى جميع الدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها المقدرة في مواعيدها وبالكامل ودون شروط. كذلك تدعو الحاجة إلى سرعة الدفع إلى البلدان المساهمة بالقوات وتسوية المطالبات المستحقة.

٦٠ - وأضافت أنه لا بد من استرداد القيمة الكاملة للاشتراكات الخاصة المقدرة المستحقة حتى يتسنى توفير التمويل الكافي لبرنامج مخزونات الانتشار الاستراتيجي، الذي ازدادت أهميته عن أي وقت مضى. وإذا كان للأمم المتحدة أن تلبي الطلبات لعام قادم فيجب أن تصل مخزونات الانتشار الاستراتيجي إلى أقصى طاقتها. وقالت إن الوفود التي تتكلم باسمها توافق تماما على توصيات مجلس مراجعي الحسابات ذات الصلة وترحب بإنشاء الفريق التوجيهي المعني بمخزونات الانتشار الاستراتيجي.

٦١ - وقالت إن تزايد استخدام الميزنة القائمة على النتائج يمثل تقدما حقيقياً في الجهود المبذولة لتعزيز الشفافية والمساءلة في عملية الميزنة، وينبغي أن تواصل الأمانة العامة سعيها لإيجاد وسائل أخرى لتعزيز هيكل الميزنة وإعداد التقارير. كما ينبغي أن تغتنم الفرص لتعظيم توفير وإدارة موارد الدعم وتقديم الخدمات بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وينبغي التماس الكفاءات المماثلة في المناطق الأخرى التي تعمل الأمم المتحدة فيها في مواقع مختلفة في الإقليم الواحد.

٦٢ - **السيدة سكار** (النرويج): أكدت التزام النرويج بصون السلم والأمن الدوليين، فهذه مهمة أساسية من مهام الأمم المتحدة، وحثت الدول الأعضاء على النهوض بمسؤولياتها الجماعية عن ضمان التمويل الكافي لعمليات حفظ السلام. ويجب أن توفر للأمم المتحدة وسائل صون بل وتعزيز قدرتها على تخطيط وتنفيذ العمليات المركبة الجديدة والمتزايدة.

٦٣ - ورحبت بتقارير الأداء المقدمة من الأمين العام عن ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام (A/58/703 وAdd.1). ومع ذلك ففي حين أن من السهل رؤية مزايا الميزنة القائمة على النتائج، في قالبها الجديد، يمكن أن يزداد العمل في مجال البيانات المرجعية والمؤشرات الخاصة بالإنجاز. كما رحبت بالتحسينات التي أُدخلت على شكل ميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/58/715) وأيدت الزيادة المقترحة. وهناك تحسينات كثيرة أدخلت في السنوات الأخيرة على الإدارة الشاملة للعمليات المتعددة المهام بشكل متزايد، وسوف تعزز الميزانية المقترحة حاليا ذلك الاتجاه.

٦٤ - وأضافت أن توفير الموارد الكافية في المقر أمر بالغ الأهمية لضمان التخطيط السليم لعمليات حفظ السلام وتنفيذها. وزيادة التعاون مع المنظمات والترتيبات الإقليمية

وسيلة هامة للاستفادة القصوى من الموارد المالية المحدودة. وأضافت في ذلك السياق أن نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية ومخزونات الانتشار الاستراتيجي من الأدوات المفيدة للمساعدة في ضمان الانتشار السريع. ولذا يعرب وفدها عن قلقه إزاء نفاد مخزونات الانتشار الاستراتيجي مؤخراً ويرى ضرورة وضع استراتيجيات لتجديدها.

٦٥ - وقالت إن ضرورة اتخاذ تدابير جديدة لتعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، وهي مسألة ذات أولوية عالية، تترتب عليها آثار في الميزانية. وعلى سبيل المثال، فعند تناول مسألة العمليات الجوية ينبغي ألا تراعى ساعات الطيران وأسعار الوقود فحسب بل والسلامة الجوية التي ينبغي أن تنال دائما أعلى الأولويات.

٦٦ - ففي عام ٢٠٠٣ شعرت النرويج بخيبة الأمل لأن اللجنة رفضت اقتراحاً بإنشاء وظيفة استشارية في الأمانة العامة لخبير إصابات. فقد كانت تجربة الإصابات في الهجوم الإرهابي في بغداد تذكرة مرعبة بضرورة وجود هذه الخبرة.

٦٧ - وأضافت أنها وهي تقرر العمل الذي يؤديه مستشار شؤون الجنسين في إدارة عمليات حفظ السلام، ترى ازدياد الحاجة إلى العمل من أجل وضع بيانات مرجعية ومؤشرات لسياسة شاملة ومتماسكة لإدراج شؤون الجنسين في كل أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي أن يتضمن التقرير القادم مجموعة كاملة من مؤشرات الإنجاز للعملية برمتها، من مراحل التخطيط الأوَّلي إلى إعادة التعمير بعد انتهاء الصراع. كما ينبغي أن تزيد الأمانة العامة قدرتها على التخطيط وأن تتعاون تعاوناً وثيقاً في ذلك المجال مع سائر إدارات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (A/58/632 وA/58/720 وA/58/759 وAdd.11)

البند ١٣٧ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/58/631 وA/58/644 و Corr.1 وA/58/759/Add.4)

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/58/684 وA/58/701 وA/58/759/Add.10)

البند ١٤١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا (A/58/633 وA/58/658 وA/58/759/Add.8)

البند ١٤٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (A/58/639 وA/58/640 وA/58/759/Add.1 وA/58/638)

البند ١٤٣ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

(أ) **بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت** (A/58/630 وA/58/759/Add.12)

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (A/58/592 وA/58/634 وA/58/759/Add.5)

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) **قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك** (A/58/641 وA/58/642 وA/58/759/Add.7)

(ب) **قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان** (A/58/637 وA/58/659 وA/58/759/Add.6)

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (A/58/660 وA/58/661 وA/58/759/Add.3)

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/58/642 وCorr.1 وA/58/657 وA/58/759/Add.2)

٦٨ - **السيد هالبواش** (المراقب المالي): عرض في بيان واحد تقارير الأمين العام عن عمليات محددة للأمم المتحدة لحفظ السلام، وقال إن إنفاق بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك كان ٧٠,٣ مليون دولار والاعتماد المخصص هو ٧٨,٥ مليون دولار، بمعدل تنفيذ ٩٠ في المائة (A/58/632). ويعزى الرصيد غير المستغل، أساساً، إلى إعادة المراقبين العسكريين العاملين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا، الذين انتهت ولايتهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى بلدانهم، وإلى عدم استبدال الشرطة المدنية المقرر عودتها إلى بلدانها بعد تموز/يوليه ٢٠٠٢، وإلى التعجيل بعودة الشرطة المدنية بعد نجاح عملية الانتخابات في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. كذلك خفضت التكاليف بنقل موجودات البعثة مباشرة إلى بعثات أخرى لحفظ السلام. وقد أجرى التصرف النهائي في موجودات البعثة (A/58/720) وفقا للبند ٥-١٤ من النظام المالي للأمم المتحدة. وينبغي أن تحيط اللجنة علما بالتقرير.

٦٩ - وكانت نفقات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ٤٣,٦٤٤ مليون دولار والاعتماد المخصص لها ٤٣,٦٥٢ مليون دولار (A/58/631). وبلغت الميزانية المقترحة للقوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/58/644) ٤٧,٤ مليون دولار بزيادة قدرها ٣,٦ مليون دولار أي ٨,٣ في المائة. ويمكن أن تفسر الزيادة بزيادة عدد أفراد الشرطة المدنية من ٣٥ إلى ٦٩ فرداً وإنشاء أربع وظائف دولية جديدة وخمس وظائف وطنية جديدة، وترقية وظيفة مسؤول الإدارة الأقدم من ف-٥ إلى مد-١ وزيادة تكاليف المرافق والصيانة.

٧٠ - ووصل الإنفاق على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ٤٧٩,٩ مليون دولار بينما كان الاعتماد لها ٥٨١,٩ مليون دولار، بمعدل تنفيذ ٨٣ في المائة (A/58/684). ويعزى التغيُّر إلى تخفيض القوة المأذون بها وبطء انتشار المراقبين العسكريين والتأخير في انتشار الوحدات العسكرية، والموظفين الدوليين والطائرات المتعاقد عليها تجارياً. ووصلت الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/58/701) إلى ٦٤١ مليون دولار بزيادة قدرها ٧٧,٣ مليون دولار أي بنسبة ١٢ في المائة من أجل الانتشار الكامل لعدد ١٠ ٨٠٠ موظف عسكري و ١٨٢ شرطياً مدنيا، بزيادة إجمالية قدرها ١٦١ موظفا وطنيا ودوليا، ومن أجل عمليات الأسطول الجوي المكون من ٥١ طائرة.

٧١ - وأضاف قوله إن إجمالي الإنفاق لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بلغ ٢٠٩,٦ مليون دولار وبلغ الاعتماد المخصص لها ٢٢٠,٨ مليون دولار، بمعدل تنفيذ ٩٥ في المائة (A/58/633). ويمكن أن يعزى انخفاض الإنفاق إلى تخفيض تكاليف تناوب الموظفين العسكريين وتعيين موظفين على درجات أدنى ووقف استخدام إحدى الطائرات وتقليل استخدام خدمات الإسعاف الجوي للمصابين والإجلاء الطبي. وكانت الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/58/658) ٢٠١,٤ مليون دولار بزيادة قدرها ١٣ مليون دولار تعزى إلى التحويل المقترح لـ٩٨ وظيفة من التعيينات بموجب السلسلة ٣٠٠ من نظام الموظفين إلى وظائف من السلسلة ١٠٠، والحاجة إلى استبدال ٧٩ سيارة على أساس عمرها والمسافات التي قطعتها وحالتها.

٧٢ - وبلغ الإنفاق على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ٢٨،٨ مليون دولار والمخصصات لها ٣١,٧ مليون دولار لمعدل تنفيذ ٩١ في المائة (A/58/639). ويعكس

التخفيض عدم انتشار طائرة هليكوبتر ثالثة واستخدام فائض المخزون من تصفية بعثات في النقل البري. وكانت الميزانية المقترحة للبعثة (A/58/640) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ تعكس زيادة قدرها ١,٦ مليون دولار تعزى إلى إضافة ١٨ موظف شرطة مدنية وثلاث وظائف دولية جديدة ووظيفة جديدة لموظف حقوق إنسان، وتحويل ٢٠ عقداً فردياً إلى ٢٠ وظيفة وطنية.

٧٣ - وقال إن معدل التنفيذ لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (A/58/630) كان ٨٤ في المائة، وبسبب التطورات السياسية والعسكرية علقت البعثة اعتباراً من ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ ولم تجدد ولايتها. وكانت نفقات بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفر قد بلغت ٣٢٩,٩ مليون دولار (A/58/634) والميزانية المقترحة لها للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/58/638) قدرت بمبلغ ٢٧٢,٢ مليون دولار مقابل اعتماد بمبلغ ٣١٥,٥ مليون دولار. ويعكس التخفيض وقدره ٤٣,٣ مليون دولار تقليص حجم البعثة مما أدى إلى العودة التدريجية لوحدات الشرطة المدنية والنظامية إلى بلدانها، وإلى التخفيضات في الموظفين الوطنيين والدوليين وتخفيض تكاليف التشغيل.

٧٤ - وبلغت نفقات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/58/641) ٣٨,٩ مليون دولار، بمعدل تنفيذ ١٠٠ في المائة. وستزاد الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/58/662) بما يقارب ٩٠٠ ٠٠٠ دولار من أجل التعيين في وظيفة دولية جديدة وترقية وظيفة رئيس إداري من الفئة ف-٥ إلى الفئة مد-١ وتحويل وظائف ١٤ عاملاً مؤقتاً إلى وظائف وطنية.

٧٥ - وقد خصص مبلغ ١١٢ مليون دولار لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/58/637) وبلغ الإنفاق ١٠٧,٦ مليون دولار بمعدل تنفيذ ٩٦ في المائة. ويمكن أن يعزى الإنفاق الأدنى من المتوقع إلى التأخير في نشر الموظفين العسكريين وتخفيض تكاليف تناوب الموظفين العسكريين، وقرار إصلاح المولدات بدلاً من استبدالها، ودفع تعويضات أقل من المتوقع إلى مطالبات الغير. وكانت الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران، يونيه ٢٠٠٥ (A/58/659) تنص على زيادة ٤,٧ مليون دولار أي ٥,٣ في المائة تعزى بقدر كبير إلى زيادة تكاليف المرتبات للموظفين الدوليين وتحويل ٤٥ موظفاً بعقود إلى موظفين دائمين.

٧٦ - وكان الإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (A/58/660) ٦٠٣ ملايين دولار والاعتماد المخصص لها ٦٦٩,٤ مليون دولار بمعدل تنفيذ ٩٠ في المائة. ويمكن أن يعزى انخفاض الإنفاق عن المتوقع إلى تقليص الوحدات العسكرية، وبطء انتشار الموظفين الدوليين وتخفيض تكاليف النقل البري عقب تغيير ولاية البعثة. وكانت الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/58/661) لا تزيد عن ١٩٩,٨ مليون دولار والاعتماد المخصص لها في الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ كان ٥٢٠ مليون دولار. وجاء النقصان بنحو ٣٢٠ مليون دولار نتيجة لتقليص حجم البعثة وإعادة الموظفين العسكريين وموظفي الشرطة إلى بلدانهم بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقد تتأثر التقديرات، مع هذا، بأي تغيير يطرأ على ولاية البعثة.

٧٧ - وقال إن الإنفاق على بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/58/642) بلغ ٣٨,٤ مليون دولار تمثل نسبة تنفيذ ٩٢ في المائة. ويعزى الإنفاق الفعلي المنخفض إلى الشواغر بين موظفي المراقبة العسكريين

واستخدام موظفين على درجات أدنى من المتوقع. وشملت الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/58/657) زيادة قدرها ٠٠٠ ٤٦٠ دولار بسبب الزيادة في التكاليف المتصلة بالتغيير وتشكيل الطائرات الهليكوبتر المنشورة، والحاجة إلى استبدال معدات الاتصالات.

٧٨ - **السيد ناير** (وكيل الأمين العام لخدمات المراقبة الداخلية): عرض تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية عن التحقيق الذي أجراه في تزوير تحويل ٤,٣ مليون دولار الذي قام به موظف كبير في بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (A/58/592). وشملت القضية أموالاً مستحقة لشركة كوسوفو للطاقة (KEK)، المملوكة للدولة عن بيع الطاقة الكهربية إلى الشركة الصربية للطاقة (EPS) المملوكة للدولة، وهي الأموال التي حوِّلت إلى حساب مصرفي خاص للسيد تراتشيلر، وهو موظف سابق من دعائم التعمير في البعثة وكان في الوقت نفسه رئيس مجلس مراقبة الشركة (KEK). وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢ كان رئيس دعائم التعمير في البعثة عالماً بتحويل الأموال فقام من فوره بإبلاغ المكتب الأوروبي لمكافحة الغش. وفي أوائل أيار/مايو ٢٠٠٢ اطلع مكتب خدمات الرقابة الداخلية على القضية من خلال قنوات الأمم المتحدة. ويحمل السيد تراتشيلر رسالة تعيين من الاتحاد الأوروبي يُسِّرت ومولت، لصالح البعثة، من الوكالة الأوروبية للتعمير. وكان ذلك اعتباراً مهماً لأن المكتب ليست له ولاية للتحقيق مع موظفين في الاتحاد الأوروبي، وحتى مع من يعمل منهم تحت الإدارة الكاملة للبعثة.

٧٩ - وقرر المحققون من مكتب خدمات المراقبة الداخلية والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش ضرورة التعاون لحل القضايا من قبيل، من يكون صاحب الأموال المسروقة، ومن هو الموظف المسؤول عن السرقة، وأي جهة قضائية تحكم في القضية. وأُسندت إلى المكتب الأوروبي مسؤولية تعيين وتجميد الحسابات المصرفية في جبل طارق، في حين أجرى مكتب خدمات المراقبة الداخلية التحقيقات الداخلية في البعثة دعماً للتحقيق القضائي في نهاية المطاف. ونتيجة للتحقيق المشترك أعيدت الأموال التي أسيء تخصيصها، إلى البعثة، وحوكم السيد تراتشيلر ووُجد مذنبا، وسجن في ألمانيا لمدة ٤٤ شهراً.

٨٠ - وقال إن التقرير بيَّن أيضاً كيفية إخفاء السيد تراتشيلر أنشطته وأنه زود موظفاً آخر في البعثة بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار وأن شروط تعيينه كانت على غير العادة سخية بالنسبة لدرجته، وأن ادعاءاته التمتع بمؤهلات أكاديمية وخبرة عملية لشخص لا يزيد عمره عن ٣٣ عاماً، لم يمكن التحقق منها، وأنه لم يخضع لمراقبة عن كثب حين كان في البعثة، وأنه ارتكب أعمال غش أخرى في مطالبات ببدل السفر حين كان هناك.

٨١ - وقال إن التقارير عن التحقيق في السيرة الذاتية المزورة للسيد تراتشيلر ومطالباته المزورة ببدل السفر، قد أحالها مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وإلى الاتحاد الأوروبي لاتخاذ الإجراء. ولا يزال التحقيق جارياً في تحويل مبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار المشار إليه، ويعمل المكتب الأوروبي لمكافحة الغش ومكتب خدمات الرقابة الداخلية مع السلطات الكندية لإعادة المبلغ إلى البعثة.

٨٢ - وقد أثبتت القضية قيمة التعاون وسرعة الإجراءات من المحققين من بداية عرضها على مكتب خدمات الرقابة الداخلية في أيار/مايو ٢٠٠٢ وصدر الحكم على السيد تراتشيلر في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ولكن أثبتت القضية أيضاً سهولة ارتكاب الجريمة في بيئة ما بعد انتهاء الصراع حيث تمارس ما تسمى إدارة الطوارئ ويعمل الموظفين بمستويات غير ملائمة من التدقيق والضوابط. وقد اتفق المحققون على

أنه لو أجرت الوكالة الأوروبية للتعمير أولا، وجهاز إعادة التعمير بالبعثة لاحقاً أبسط التدقيقات الأساسية لما كان من المرجَّح أن يتم تعيين السيد تراتشيلر ولما نشأت هذه المسألة برمتها من الأصل.

٨٣ - **السيد كوزنتسوف** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقارير اللجنة الاستشارية ذات الصلة (A/58/759/Add.1-8 وAdd.10-12). وقال إن التقارير تتضمن تعليقات على الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ لكل من عمليات حفظ السلام، وعند الاقتضاء، تعليقات على تقارير الأداء المالي للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣. وقد أشارت اللجنة الاستشارية مع الارتياح إلى أنه في معظم الحالات حسنت تقنيات الميزانية الواقعية معدل التنفيذ لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مقارنة بفترة السنتين السابقة.

٨٤ - وأوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (A/58/759/Add.11) بأن تحيط الجمعية العامة علماً بالتقرير عن التصرف النهائي في موجودات البعثة.

٨٥ - وأوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/58/759/Add.4) بتخفيض الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بمبلغ إجمالي ٣٠٠ ٢٠٨ دولار بصدد اقتراح تعيين موظفين من الفئة ف-٢ للشؤون المدنية وموظف واحد محلي. وقد يلزم تنقيح الاحتياجات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ في ضوء التطورات الأخيرة.

٨٦ - وبصدد تقرير اللجنة عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/58/759/Add.10) فإن الأمين العام يقدم مذكرة إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بالأموال الإضافية التي تقدّر للبعثة. وخصصت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٩/٥٨ مبلغ ٥٩ مليون دولار للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بالإضافة إلى مبلغ ٥٨٢ مليون دولار سبق اعتمادها وتوزيعها ولكنها لم تقدّر، على أساس أن تستعرض اللجنة الحالة لدى بحثها في التقديرات للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض في الميزانية المقترحة بمقدار ٤٠٠ ١٨٢ ٩ دولار. وقد اقترح تخفيض بنسبة ٣ في المائة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لأن الميزانية افترضت فترة تناوب مدتها ستة أشهر في حين كانت الفترة في الواقع أطول من ستة أشهر.

٨٧ - وأضاف أن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ طالبت بزيادة كبيرة في عدد الموظفين المدنيين بصدد الأنشطة الانتخابية. وأيدت اللجنة الاستشارية ذلك الطلب على أساس أن يربط الانتشار بتقدم الأنشطة الانتخابية. غير أنها أوصت، في حالة مكتب الإعلام بالبعثة، بتخفيض الاعتمادات المقترحة للموظفين، بسبب اعتماد زيادة كبيرة للفترة الجارية. وأوصت بأن ينصب التركيز على الأنشطة الإعلامية في الميدان. ورأت اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات من الموارد للموظفين الوطنيين ينبغي أن يفترض فيها معدل شواغر ١٠ في المائة لا ٥ في المائة كما اقترح الأمين العام. وبلغت جملة التخفيض الموصى بها للموظفين المدنيين ٣٠٠ ٢٢٨ ٢ دولار. أوصت اللجنة الاستشارية بتخفيض ٦٠٠ ٢٧٩ دولار للسفر في مهام رسمية يطبق على الجزء من التقديرات الخاص بالسفر في مهام رسمية والذي لا يتعلق بتسجيل الناخبين والعملية الانتخابية.

٨٨ - واستطرد قائلا إن الحاجة تدعو إلى مواصلة دراسة عدد من القضايا، وإن اللجنة الاستشارية طالبت بإجراء تحليل لجدوى تكاليف مسألة تقديم المتعهدين للإعاشةعن طريق الجو، وكذلك إجراء استعراض شامل للهيكل التنظيمي للبعثة.

٨٩ - وأوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا (A/58/759/Add.8) بتخفيض الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ للبعثة بمبلغ ٢٠٠ ١٢٩ ٣ دولار وذلك بإرجاء تحويل ٩٨ وظيفة من السلسلة ٣٠٠ إلى السلسلة ١٠٠ من نظام الموظفين، وتخفيض المبلغ المطلوب للسفر في مهام رسمية. وأشارت اللجنة الاستشارية إلى نجاح البعثة في تخفيض معدل الشواغر بالنسبة للموظفين المدنيين الدوليين، وأثنت عليها لجهودها في إجراء مزيد من التدريب في منطقتها.

٩٠ - وأصت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن تعزيز أمن وسلامة عمليات الأمم المتحدة وموظفيها ومقارها (A/58/758) باعتماد إضافي بمبلغ ٧ ملايين دولار للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بصدد نقل مقر البعثة المعرض للحظر في أسمرة، وبالنظر إلى المشاكل الأمنية التي تواجه بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا طلبت كذلك من البعثة وإدارة عمليات حفظ السلام تحليل مسألة نقل مقر البعثة في أديس أبابا ثانية إلى مجمع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٩١ - وأوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (A/58/759/Add.1) بتخفيض الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بمبلغ ٤٢٥ ٠٠٠ دولار لتعكس توصياتها بشأن الوظائف التي سبق اقتراحها. وأعربت عن أسفها للتأخير في استكمال التقرير عن الاستعراض الإداري في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ للاحتياجات من الموظفين ولهيكل البعثة، إذ كان من الواجب أن يضمن هذا في المقترحات للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥. والمزيد من التأخير يفقد النتائج أهميتها نظراً إلى التحديات الجديدة التي تواجه البعثة. فعلى مجلس مراجعي الحسابات أن يتابع هذه المسألة وترجأ التغييرات في مستوى الوظائف والهيكل التنظيمي رهناً بنتائج الاستعراض.

٩٢ - وأحاطت اللجنة الاستشارية علماً بتقرير الأداء المالي لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/58/759/Add.12).

٩٣ - وأوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (A/58/759/Add.5) بتخفيض الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بمبلغ ٦٠٠ ٥٨٥ ٧ دولار الذي سبق إدراجه في الميزانية المقترحة لتحويل عقود موظفين من السلسلة ٣٠٠ إلى السلسلة ١٠٠ من نظام الموظفين. ولما كانت البعثة يتقلص حجمها فقد أوصت اللجنة الاستشارية بإرجاء ذلك الإجراء رهناً بنظر الجمعية العامة فيه.

٩٤ - كذلك بحثت اللجنة الاستشارية في تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية عن التدليس في تحويل ٤،٣ مليون دولار بيد موظف كبير في البعثة (A/58/592). واستفسرت عن الخطوات التي اتخذت لتلافي تكرار هذا الغش. وأفيدت اللجنة بأن وحدة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بالفساد قد أنشئت، وأن فريقاً عاملاً مشتركاً بين البعثة والاتحاد الأوروبي أنشئ لمواءمة إجراءات التعيين، وأن البعثة استخدمت وظيفة شاغرة متاحة لتعزيز قدرتها على المراجعة الداخلية للحسابات، وأن عدد مراجعي الحسابات المقيمين سيزاد من أربعة إلى خمسة.

٩٥ - وأوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/58/759/Add.7) بتخفيض الميزانية المقترحة بمبلغ إجمالي ٤٠٠ ١٨٦ دولار لتعكس آراءها بشأن اقتراح تعيين مسؤول أمن من الفئة ف-٣ والتحويل المقترح لـ١٤ وظيفة عمالة غير نظامية من الخارج إلى وظائف وطنية. وتزمع اللجنة الاستشارية العودة إلى مسألة وظيفة مسؤول الأمن التي قصد بها أن تحل محل

وظيفة معارة من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، في سياق المرحلة الثانية من خطة الأمن الشاملة المقرر أن يعرضها الأمين العام على الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين. وفي غضون ذلك أوصت اللجنة الاستشارية باعتماد وظيفة رئيس أمن من الفئة ف-٣ للبعثة، في تقريرها عن تعزيز أمن وسلامة عمليات الأمم المتحدة وموظفيها ومقارها (A/58/758). كذلك أعربت اللجنة الاستشارية عن قلقها إزاء الزيادة الحادة في تكاليف السفر غير الواردة في الميزانية، وطالبت باتخاذ تدابير تصحيحية لتحسين مراقبة هذا الإنفاق.

٩٦ - وأوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/58/759/Add.6) بتخفيض الميزانية المقترحة بمبلغ ٩٠٠ ٦٨٠ ١ دولار لتعكس توصياتها الرافضة لتحويل ٤٥ اتفاق خدمة خاصة فردياً إلى وظائف وطنية من السلسة ١٠٠ من نظام الموظفين ورفضها تمويلاً إضافياً لتغطية مطالبات منقولة من سنوات مالية سابقة، مما قد ينظر إليه باعتباره إخلالاً بنتائج التفاوض على المطالبات.

٩٧ - وأوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (A/58/759/Add.3) بتخفيض الميزانية المقترحة بمبلغ ٦٠٠ ٨١٧ ٢ دولار وإرجاء تحويل خمس وظائف من السلسلة ٣٠٠ إلى السلسلة ١٠٠ من نظام الموظفين انتظاراً لنظر الجمعية العامة فيها. ثم إن اعتماد ٠٠٠ ٤٠٢ ١ دولار لتحويل ١٢٥ وظيفة إلى السلسلة ١٠٠ من نظام الموظفين قد أدرج خطأ في ميزانية البعثة لتسوية مقر العمل، وهو ما لا ينطبق على المعينين على وظائف السلسلة ١٠٠. وأوصت اللجنة الاستشارية بإلغاء الوظيفة من الفئة ف-٥ في المكتب السابق لوكيل الممثل الخاص للأمين العام للعمليات والإدارة.

٩٨ - ونظراً إلى أن البعثة تواصل مواجهة نقص في الشغل الكامل للوظائف المدنية فقد أوصت اللجنة الاستشارية بأن تعدل تقديرات التكاليف في باب الميزانية لهؤلاء الموظفين تبعاً ذلك. ولئن كان الأمر نفسه ينطبق على الموظفين العسكريين فالمعلومات المقدمة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/2004/228) تقنع اللجنة الاستشارية بعدم متابعة توصيتها بتخفيض التقدير لهؤلاء الموظفين بنسبة ٣ في المائة. وينبغي أن تعرض أي متطلبات إضافية ناجمة عن قرار مجلس الأمن بشأن هذه البعثة مما يتجاوز ميزانية الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بوصفها تقديرات تقدم إلى الجمعية العامة خلال الجزء الأساسي من دورتها التاسعة والخمسين.

٩٩ - وأوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/58/759/Add.2) بتخفيض الميزانية المقترحة للبعثة بمقدار ٠٠٠ ١٣٠ دولار في بند السفر لمهام رسمية. وأشارت إلى أنه، في جملة أمور، قد أنشئ مركز تدريب في البعثة من شأنه أن يخفض الحاجة إلى السفر المتعلق بالتدريب.

١٠٠ - **السيدة ستانلي** (أيرلندا): تكلمت نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة (بلغاريا وتركيا ورومانيا) وبلدان عملية الاستقرار والانتساب (ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا) بالإضافة إلى آيسلندا وليختنشتاين فقالت إن الاتحاد الأوروبي يسهم بعدد كبير من القوات والشرطة المدنية وموظفين آخرين في عمليات حفظ السلام في إطار ولاية الأمم المتحدة في كل بقاع العالم.

١٠١ - وأضافت أن استراتيجية الأمن الأوروبي التي اعتمدها مجلس أوروبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ أشارت إلى حركة الاتحاد نحو اتباع نهج أكثر استراتيجية في إجراءاته الخارجية بما في ذلك تعزيز القدرة على الاستجابة لطلبات الأمم المتحدة في حالات إدارة الأزمات القصيرة الأجل. والاتحاد بإنشائه مرفق الاتحاد الأوروبي للسلام من أجل

أفريقيا إنما يستجيب لطلبات من الاتحاد الأفريقي ويعزز جهود أعضاء الاتحاد في سبيل دعم قدرات حفظ السلام الأفريقية.

١٠٢ - واستطردت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يظل على التزامه بحفظ السلام الذي هو من المهام الأساسية للأمم المتحدة، والحفاظ على التدقيق الشديد في إدارة ميزانية حفظ السلام. وباعتبار الاتحاد الأوروبي أكبر مسهم مالي جماعي في ميزانية حفظ السلام فهو يدرس ميزانيات جميع البعثات ومهامها الداعمة للتأكد من تزويدها بالتمويل الكافي. وينبغي أن توفر الأمانة العامة المعلومات المفصلة عن ميزانيات كل البعثات المقبلة من أجل تيسير اتخاذ القرارات بسرعة وعن علم.

١٠٣ - وفي حين يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقارير الشاملة المتضمنة للأفكار العامة لمسألة تمويل بعثات حفظ السلام فهو يعرب عن خيبة أمله لأن عدداً من التقارير الهامة عن القضايا المتشعبة مثل التدريب وتكنولوجيا المعلومات والتعيين لا يتوافر لتيسير تحليل اللجنة لأنشطة حفظ السلام. فينبغي أن تعجل اللجنة الاستشارية وهيئة مكتب اللجنة الخامسة بالنظر في تلك التقارير في الجزء الراهن من الدورة المستأنفة.

١٠٤ - وتطرقت إلى موضوع التعيينات فقالت إن الاتحاد الأوروبي يود أن يناقش مع إدارة عمليات حفظ السلام إجراءات الترشيحات الخارجية، ولا سيما اختيار المرشحين الداخليين مقابل المرشحين الخارجيين. ويتفق الاتحاد مع اللجنة الاستشارية في أن القضية الهامة المتعلقة بمتوسط مدة التعيين لا بد من بحثها.

١٠٥ - وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يرحب بالشكل المتطور القائم على النتائج، للميزانيات المقترحة لعمليات حفظ السلام، ويؤيد توصيات مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية وخاصة بضرورة دعم قدرات النظم المالية الموجودة على دعم الميزانية القائمة على النتائج، وللصياغة الواضحة للإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز والنتائج المزمعة لتيسير القياس الموضوعي للتقدم المحرز.

١٠٦ - والاتحاد يتفق مع اللجنة الاستشارية على أنه ينبغي للأمانة العامة أن ترسم سياسة متماسكة وشاملة وفعالة التكاليف للاستعانة بالمصادر الخارجية بدلاً من إصدار عقود خدمة خاصة فردية كثيرة أو محاولة تحويل تلك العقود إلى وظائف فعلية. ويساوره قلق لعدم تقديم معلومات كافية عن القضية الهامة المتمثلة في تحويل عقود موظفين معينين في بعثات حفظ السلام من السلسلة ٣٠٠ إلى السلسلة ١٠٠ من نظام الموظفين. فينبغي توفير المزيد من المعلومات الشاملة خلال المشاورات غير الرسمية.

١٠٧ - واستطردت قائلة إن بعثات حفظ السلام أصبحت أكثر تعقيدا وتعددت وظائفها فأصبح لزاماً على الأمانة العامة أن تنسق وتطور تخطيطها المبكر للبعثات بغية تعزيز الكفاءة والفعالية. وهي ترحب بوجه خاص بالمعلومات عن التفاعل بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الإعلام، وعن توفير الموظفين للمهام الإعلامية في مختلف البعثات.

١٠٨ - وقالت إن الاتحاد يدرك أن مجلس الأمن على وشك استعراض ولايات عدة بعثات لحفظ السلام، وأنه مهيأ لاستعراض مستوى تمويله. وكانت اللجنة الاستشارية قد اقترحت تخفيضات في ميزانيات حفظ السلام، ولكنه يتوقع مزيداً من الوفورات. والاتحاد الأوروبي يؤيد ذلك النهج ويحث إدارة البعثات على أن تمارس مسؤولياتها على هذا الأساس، وخاصة فيما يتصل بتزايد الإنفاق على السفر والتدريب.

١٠٩ - وأحاط الاتحاد علماً بتوصية اللجنة الاستشارية بإضافة عدد متواضع من الوظائف الجديدة إلى حساب دعم حفظ السلام في الوقت الذي تحدث فيه زيادات غير مسبوقة

في البعثات الجديدة. ورحب الاتحاد بالتأكيد على أن اللجنة الاستشارية قد نظرت في الحاجة إلى القدرة على استيعاب البعثات الجديدة والموسعة، والنص على قدرة للانتشار السريع. فلا بد أن يكون حساب الدعم مستجيبا لمستوى النشاط في الميدان حتى وإن لم توجد علاقة رياضية صارمة بين الأمرين. وقالت إن الاتحاد يلاحظ أن الوحدة المعنية بأفضل ممارسات حفظ السلام قد بلغت كامل قوتها مما يتيح الحد اللازم للتحرك سريعاً نحو إنجازها المتوقع لزيادة الكفاءة والفعالية في تنفيذ أنشطة حفظ السلام وإدارتها وتوجيهها ودعمها.

١١٠ -واستطردت قائلة إن اللجنة الخامسة حثت في عام ٢٠٠٣ على إعادة تبرير جميع الوظائف التي تبقى شاغرة أو لم تشغل لمدة ١٢ شهراً من تاريخ إنشائها، وذلك في تقارير الميزانية اللاحقة. وأعربت عن قلق الاتحاد الأوروبي إزاء تفسير الأمانة العامة لذلك الطلب، وعن أمله في أن تتبع إرشادات اللجنة الاستشارية عندما يقدم الأمين العام تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين عن تنفيذ قرارها.

١١١ -وانتقلت إلى تقرير مجلس مراجعي الحسابات فقالت إن الاتحاد الأوروبي يرحب برأي مراجعي الحسابات القائل إن الوضع المالي لعمليات حفظ السلام ظل مستقراً نسبياً رغم مستوى الاشتراكات المستحقة. وهو مغتبط لأن مجلس مراجعي الحسابات يكفل الاستخدام المفيد لموارد المراجعة، عن طريق تنسيق برنامج عمله مع برامج عمل هيئات الرقابة الأخرى. ومع ذلك فهو يشاطر قلق مجلس مراجعة الحسابات واللجنة الاستشارية لعدم سلاسة أو مرونة أو مراقبة الأموال الجديدة والسياسة الجديدة للاعتمادات لبعثات حفظ السلام بالقلق الذي كان مرجواً، ولكنه يتطلع إلى الفعالية في استخدامها بعد تنفيذ التدريبات والتعزيزات الإضافية التي شرحتها الأمانة العامة.

١١٢ -وقالت إن الاتحاد يوافق على ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برنديزي، ويرحب باقتراحها تعزيز دور الفريق التوجيهي المعني بمخزونات الانتشار الاستراتيجي والفريق العامل التابع له والمعني بالشؤون المالية تعزيزاً كبيراً كي يكون هذا الدور أداة فعالة وذات كفاءة في اتباع نهج منسق إزاء المخزونات. وأوضحت أنه يتطلع كذلك إلى رد مكتب دعم البعثات بشأن جهوده الرامية إلى تنقيح وزيادة تطوير سياسات إدارة المخزونات.

١١٣ -واستطردت قائلة إن الاتحاد سينظر في اقتراح تحويل ١١,٠٤٧ مليون دولار من الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام إلى حساب الدعم في ضوء المناقشات المتعلقة بالبعثات الجديدة. كما أنه يود التأكيد على ضرورة أن تكفل الدول الأعضاء توفير أموال كافية لجميع بعثات حفظ السلام بأن تقوم بسداد اشتراكاتها بالكامل وفي الموعد المحددة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.